



صفحة (٢)ة



صفحة (٤)ة

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٠٢٢/١٨ الموافق ١٥ جمادى الآخرة ١٤٤٣ هـ العدد ٥٢٣ السنة التاسعة عشرة

الاسرائيلي المنتهز

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

النقب .. الأرض لبّ الصراع

بقلم: أنطوان شلحت

الذين تم ترحيلهم خارج الحدود على اسم دولة إسرائيل بحجة أنها أملاك غائبين، وقام سكان النقب العرب بتقديم طلبات ملكية على مليون دونم. لكن الحكومات الإسرائيلية لم تعترف بالقرى العربية في النقب بما في ذلك القرى القائمة قبل إقامة الدولة، وكانت البلدة الأولى التي تم الاعتراف بها في ١٩٦٨ هي تل السبع، وبعد ذلك أقرت الحكومات الإسرائيلية تجميع السكان العرب في النقب في سبعة تجمعات سكنية، وفي المقابل تبنت الحكومات اقتراحات طاقم حكومي، بأن لا تعترف بملكية البدو على أراضيهم على أساس أن كل أراضي النقب موات، معتمدة على قانون صدر في ١٩٢٠ إبان فترة الانتداب البريطاني يناقض قانون الأراضي العثماني من ١٨٥٨، الذي ينص على أن من أحيأ أرضاً مواتاً يحصل على حقوق ملكية، أما القانون البريطاني الذي أقر بضغط من الوكالة اليهودية فينص على أن من يفعل أرضاً مواتاً لا يحصل على حقوق ويعتبر مخالفاً للقانون. غير أن الحكومة الإسرائيلية ومع رفضها الاعتراف بحقوق الملكية أعلنت أن أي مواطن عربي يتنازل عن حقوقه في أرضه يحصل على تعويض بآرض بديلة بنسبة ٢٠ بالمئة من مساحة أرضه، وعلى تعويض مالي عما يتقى. وبعد أن شغلت محطات الحكومة الإسرائيلية على ترحيل العرب من النقب وتركيزهم ودفعهم للتنازل عن أراضيهم عنوة جاءت المخططات الأخرى، وكانت ذروتها «مخطط برافر»، وما تجدر الإشارة إليه أن كل من عمل في إعداد هذا المخطط، وكذلك معظم الذين كلفوا بتنفيذه، هم من رجال المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية. ولم يخف كبار المسؤولين والخبراء في الشؤون الجغرافية والديمقراطية أن تنفيذ هذا المخطط يعتبر بالنسبة إلى إسرائيل «هجمة قومية» من الدرجة الأولى، تفرصها، أيضاً، الضغوط السكانية الشديدة في وسط الدولة، والحاجة إلى تخفيف الحضور العسكري الكثيف المنتشر حول منطقة تل أبيب الكبرى، حيث أن الجيش الإسرائيلي أعد خططاً متعددة لنقل عدد كبير من قواعده العسكرية إلى النقب بهدف إخلاء أراضٍ في مناطق الوسط وتخصيصها لمشروعات سكنية، أو لمشروعات مدنية أخرى.

وكان تقرير صادر عن ديوان مراقب الدولة الإسرائيلية أشار إلى أن ٨٠ في المئة من أراضي الدولة (باستثناء الأراضي الموجودة في الضفة الغربية المحتلة) موجودة في يد المؤسسة الأمنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتقوم هذه المؤسسة باستعمال نصف هذه الأراضي لأغراضها الخاصة، بينما تفرض قيوداً مشددة على استعمال النصف الباقي، في وقت تحتاج فيه الدولة بصورة ماسة إلى الأرض. كما أنه أبدي استغرابه من قيام المؤسسة الأمنية بمحاولات فرض سيطرتها على مزيد من أراضي الدولة.

في الوقت نفسه نشير إلى أنه في مطلع ٢٠٠٩ نشر في إسرائيل كتاب بعنوان «بلد باللون الخاكي الأرض والأمن في إسرائيل» من تأليف الباحثين صموئيل أورن ورافي ريفف. وقد عرضا فيه بشكل مفصل خريطة الامتداد أو الانتشار الأمني الإسرائيلي من الناحية الجغرافية، وبيننا أنه على الرغم من شخ الأرض في إسرائيل فإن ما يقارب نصف مساحة الدولة يتبع للمؤسسة الأمنية وأنه واقع تحت تأثيرها. وتمتد هذه الأراضي في كل أنحاء البلد، في الوسط والأطراف، وفي المدن الكبرى والصغرى، وفي الجبال وشواطئ البحر، وكذلك في المناطق المأهولة والمفتوحة، وفي هذه المساحة كلها ثمة بنى تحتية أمنية ومناطق عسكرية. وأكد أن الحديث يدور حول ظاهرة جغرافية ليس لها مثيل من ناحية حجمها مقارنة بدول العالم الأخرى. كما أبدأ دهشتهم من اكتشاف أن دولة إسرائيل لإحصاء ١٩٩٨ بلغ عددهم ١٢٠ ألف نسمة، وأنداك بلغ عددهم ٢٠٠ ألف نسمة- تم تهجيرهم وتركيزهم في منطقة جغرافية محدودة محاذية للحدود الأردنية - الإسرائيلية آنذاك وتسمى «منطقة السياح»، والممتدة شرقي شارع بئر السبع - الخليل، بمحاذاة الخط الأخضر حتى تل عراد، ومن هناك حتى ديمونا - بئر السبع. ويتاريخ ٢ أيار ١٩٧١ بدأت الحكومة الإسرائيلية حملة لتسجيل الأراضي في النقب، بهدف تسجيل أراضي السكان

ما شهدته منطقة النقب هذه الفترة من محاولات الاستيلاء على المزيد من الأرض العربية، من خلال أداة التشجير، أعاد تسليط الضوء على ما يتعرض له الفلسطينيون فيها منذ النكبة في العام ١٩٤٨ وصولاً إلى يومنا هذا. على خلفية الصراع على الأرض. وقبل نحو عقد من الأعمار دارت معركة في نطاق هذا الصراع حول ما عرف في حينه باسم «مخطط برافر» تكللت بالنجاح ودفن المخطط في أواخر العام ٢٠١٣. لكن من دون تخلي الدولة عن غاياته. واستهدف المخطط في ذلك الوقت مصادرة مئات آلاف الدونمات من العرب الأصليين في تلك المنطقة، والذين بلغ عددهم نحو ٢٠٠ ألف نسمة، وذلك من خلال حشرهم في أقل من ١٠٠ ألف دونم، أي أقل من واحد بالمئة من مساحتها الإجمالية. وصادقت الحكومة الإسرائيلية على هذا المخطط في أيلول ٢٠١١، وجرى تعريفه بأنه «مخطط توطين عرب النقب».

ونص على التهام نحو ٥٠٠ ألف دونم من أصل ٦٠٠ ألف دونم يملكها العرب في النقب، وترفض الحكومة تسجيل ملكيتهم عليها. ولم يكن الأمر مرتبطاً بوجود العرب في منطقة النقب فقط، وإنما انطوى أيضاً على انعكاسات خطيرة تتعلق بجوهر المعركة على الأرض بين الفلسطينيين في الداخل أن «مخطط برافر» يعتبر أكبر مخطط كولونيالي يستهدف وجودهم منذ نكبة ١٩٤٨، وأن معركة النقب تشكل بالتالي معركة فاصلة على ما يتبقى من أراضٍ عربية، بعد أن نالت المؤسسة الإسرائيلية من أراضي الجليل والمثلث والمدن الساحلية على مر الأعمار. وبالتزامن مع المعركة ضد «مخطط برافر» عمدت لجنة التوجيه العليا لعرب النقب التي تشكلت بقيادة جماعية للمواطنين العرب في النقب وضمت جميع الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة، وثيقة تضمنت عرضاً مفصلاً لمعركة الأرض في النقب. وجاء فيها أنه وفقاً لإحصائيات جرت في فترة الانتداب البريطاني (١٩٣١) بلغ عدد البدو في النقب ٦٥ ألف نسمة، وقدرت لجنة فلسطين للأراضي العام ١٩٢٠ الأراضي المفتوحة في قضاء بئر السبع بما لا يقل عن ٣.٧٥ مليون دونم عدا أراضي الرعاية. كما تبين صور لسلح الجو البريطاني من ١٩٤٥ أن جميع مناطق السكن في قضاء بئر السبع مفتحة بالكامل، وهذا يحدض فرية إسرائيل بان النقب صحراء بالكامل، وأن اهلهما بدو رحل. وقد احتفظ أهالي بئر السبع بملكيتهم لأراضيهم بحسب قانون العرف والعادة لعدة قرون، وفلحوها وعاشوا فيها. كما أكد وزير المستعمرات البريطاني، ونستون تشرشل، لدى زيارته للقدس في ١٩٦١، بحضور أول مندوب سام بريطاني هو هربرت صموئيل، وباسم الحكومة البريطانية، حق الأهالي في ملكية أرضهم بحسب قانون العرف والعادة (وعد تشرشل للبدو)، وصدرت بيانات رسمية وحكومية في هذا الشأن. وتم احتلال بئر السبع من جانب الجيش الإسرائيلي في الفترة الواقعة بين تشرين الأول - كانون الأول ١٩٤٨، واقترن ذلك بترحيل ٩٠ بالمئة من سكان النقب خارج حدود الدولة، حيث أصبحوا لاجئين. والأغلبية العظمى منهم جرى تهجيرها إلى الأردن وقطاع غزة، حيث أن عدد اللاجئين من قضاء النقب وفقاً لإحصاء جرى في ١٩٩٨ بلغ ٥٥٥٨١٣ نسمة، ومن تبقى في قضاء النقب بعد حملة التهجير، وكانت نسبتهم ١٠ بالمئة وتعدادهم لا يتجاوز ١٠ آلاف نسمة (وفقاً لإحصاء ١٩٩٨ بلغ عددهم ١٢٠ ألف نسمة، وأنداك بلغ عددهم ٢٠٠ ألف نسمة) تم تهجيرهم وتركيزهم في منطقة جغرافية محدودة محاذية للحدود الأردنية - الإسرائيلية آنذاك وتسمى «منطقة السياح»، والممتدة شرقي شارع بئر السبع - الخليل، بمحاذاة الخط الأخضر حتى تل عراد، ومن هناك حتى ديمونا - بئر السبع. ويتاريخ ٢ أيار ١٩٧١ بدأت الحكومة الإسرائيلية حملة لتسجيل الأراضي في النقب، بهدف تسجيل أراضي السكان



(أفب)

ترقب إسرائيلي لموجة كورونا الحالية غير المسبوقة ولانعكاساتها على الاقتصاد والجهاز الصحي!

كتب بهروم جرابسي:

على الجمهور، فالتضخم يضرب جميع الدول المتطورة والغنية، وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، التي سجل فيها التضخم في العام الماضي ارتفاعاً بنسبة ٧٪، وهي النسبة الأعلى منذ ٤١ عاماً، حسب ما قالته التقارير الأميركية. إلا أن هذا الفارق لا يلغي كون أن كلفة الحياة اليومية في إسرائيل أعلى بنسبة ٢٠٪ من معدلات الكلفة في الدول المتطورة، حتى وفق تقارير إسرائيلية. وعلى سبيل المثال، فإن أسعار المواد الغذائية على مختلف أصنافها، أعلى بنسبة ٢٥٪ بالمعدل، مقارنة مع الأسعار في الأسواق العالمية، وبشكل خاص أسعار اللحوم التي هي أعلى بنسبة ٢٠٪ من الأسعار في العالم، بسبب شروط الحلال اليهودي المكلفة.

وسبق الإعلان عن التضخم المالي، الإعلان عن العجز في الميزانية العامة في العام الماضي ٢٠٢١، الذي بلغ، كما ذكر هنا، نسبة ٤.٥٪، وهي نسبة مفاجئة للأوساط الإسرائيلية، لأنها جاءت أقل من جميع التوقعات، في حين أن خزينة الضرائب سجلت مداخيل هي الأخرى فاقت كل التوقعات، حتى الأخيرة منها.

وحسب ما ورد في التقارير الأولية لوزارة المالية، بشأن العجز في الميزانية العامة، فإن خفض العجز كان نتيجة لارتفاع حاد في جباية الضرائب، فاق التوقعات وكل التعديلات اللاحقة، وبموازاة ذلك، كان هناك خفض في المصروف الحكومي. إلا أن العجز كان من الممكن أن يكون أقل، لولا الصرف الزائد في الشهر الأخير من العام الماضي، وأساساً على وزارة الدفاع.

وحسب تقرير وزارة المالية، فإن العجز في الموازنة العامة مع نهاية العام الماضي بلغ ٦٨.٦ مليار شيكل، وهذا يعادل ٤.٥٪ من حجم الناتج الإسرائيلي العام، ما يعني أن حجم الناتج العام، بلغ في العام الماضي ١.٥٥٥ ترليون شيكل، وهذا يعادل قرابة ٤١ مليار دولار، على أساس معدل الصرف في الشهرين الأخيرين من العام الماضي، ٣.١١ شيكل للدولار.

وكانت الموازنة العامة للعام الماضي ٢٠٢١، قد تم إعدادها في وزارة المالية على أساس عجز في الموازنة بنسبة ٦.٧٪، ما يعني أن العجز جاء أقل بنحو ٣٣.٥ مليار شيكل. وبعد إقرار الموازنة العامة، خفضت وزارة المالية تقديراتها للعجز إلى نسبة ٥.٥٪، ولكن النتيجة الأولية جاءت أقل، علماً أن نسبة العجز النهائية قد تتضح خلال الشهرين المقبلين، وربما تكون النسبة أقل بقليل. ويستنتج من تقرير الوزارة، أنه في الأشهر الـ ١١ الأولى من العام الماضي بلغ العجز المالي ٤٧.٦ مليار شيكل، ما يعني عجزاً بمعدل سنوي بنسبة ٣.١٪ من الناتج العام، ولكن العجز قفز في الشهر الأخير وحده بنحو ٢١ مليار شيكل، وهذا جرى في الأسبوعين الأخيرين، حينما طلبت الحكومة، وأقرت اللجنة المالية البرلمانية، تحويل فوائض ميزانيات لبنود صرف أخرى، ما يعني صرفاً زائداً بنحو ١٦ مليار شيكل، منها ٧.٥ مليار شيكل تم دفعها على وزارة الدفاع. وكما ذكر، فإن جباية الضرائب حققت فقرة فاقت كل التوقعات التي كانت ترتفع تباعاً، وبلغ إجمالي مداخيل الضرائب ٤١٣ مليار شيكل، مقابل ٣١٨ مليار شيكل في العام ٢٠٢٠. وكانت ميزانية ٢٠٢١ قد تم إعدادها على أساس مداخيل ضريبية بقيمة ٣٤٣ مليار شيكل، وشرعت وزارة المالية لاحقاً برفع التقديرات، حتى بلغت ٣٩٥ مليار شيكل، وفق آخر تقديرات لتبين أن المداخيل النهائية أكبر.

لكن العجز قد انخفض بقدر أكبر. إلا أن بايلوت كتب محذراً: «يجب ألا نخلط بين كل هذه البيانات المدهشة التي لا ينبغي الاستهانة بها، فمن الواضح بالفعل أنها ليست كل شيء». إن إسرائيل العام ٢٠٢٢ هي دولة مزروجة مقسمة، تقريبا، إلى مجموعتين. الأولى والأصغر من الناحية العددية، مؤلفة من أولئك الذين تركزت أمورهم، وبضمنها أساسا العاملون في قطاع التقنية العالية، الهائتك، الذين يحصلون على معدل رواتب ضعف معدل الرواتب العام، وسوية معهم العاملون في القطاع العام ومنظمون نقابيا ويحصلون على شروط عمل جيدة، ومضمونة. وهناك موظفون يتقاضون راتباً يزيد بالفعل عن ضعف متوسط الراتب العام، إضافة إلى المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال الذين ابتسم لهم القدر». ويتابع بايلوت: «من ناحية أخرى، فإن معظم شعب إسرائيل ينهار تحت العبء، وكورونا لم تخلق أي شيء، فقط سلطت الضوء على الفجوات الاقتصادية الاجتماعية، وأبرزتها ووسعتها كثيراً. تجري أحداث إسرائيل في العام ٢٠٢٢ في مساحة أصبحت مزدحمة بشكل لا يطاق. هذا بلد يشهد ازدحامات متنوعة. فالإ جانب الاختناقات المرورية على الطرقات والحدائق والشوارع، هناك ازدحام وضغوط في الجهاز الصحي، كما في وسائل النقل، والتعليم، وقطاع العقارات وغيرها». ويرى بايلوت أن آلية العمل في جهاز الدولة والاقتصاد، سوية مع نسبة التكاثر الطبيعي الأعلى بين الدول المتطورة، والبيروقراطية القديمة، تشد إسرائيل سنوات إلى الوراء. وبعد كورونا سيكون وضع لم يكن قائماً من قبل، وعلى الحكومة بلورة استراتيجية جديدة للاقتصاد الكلي، لا تستند فقط على حجم الناتج العام، ونسبة النمو السنوية فيه. فالعجز في الميزانية سيستمر، وهو أمر مهم لمعرفة كيفية إدارة الاقتصاد والعمل العام، لهذا يجب أن يكون التركيز على جوهر الإنفاق والدخل. أين يضع الشيكل الهامشي ليكون أفضل للجميع هنا، ولا أقل أهمية: ممن يتم أخذ الشيكل، بحسب تعبير بايلوت.

غير أن من فاجأ الأوساط الاقتصادية الرسمية والخاصة كان محافظ بنك إسرائيل المركزي، أمير يارون، الذي قال في بيان له أمام اللجنة المالية البرلمانية في الكنيست في الأسبوع الماضي، إن الوضع الاقتصادي العام في إسرائيل ما زال متخلفاً عن ركب الدول المتطورة، «كي تلحق إسرائيل بهذا الركب، وتكون ضمن الدول الـ ١٥ الأولى الأكثر تطوراً اقتصادياً في العالم، عليها تغيير عدد من القواعد والمعادلات الاقتصادية التي وضعتها منذ سنوات، من أجل زيادة الاستثمارات الحكومية في مختلف المجالات، ما من شأنه أن يدفع قداماً بعجلة النمو الاقتصادي. وخلافاً لكل سابقه في المنصب، دعا يارون إلى زيادة سقف العجز في الميزانية العامة، من النسبة المتوخاة والمطلوبة ٢٪، التي وضعتها وزارة المالية، وحتى بنك إسرائيل المركزي، الذي طالب بأقل منها سابقاً، إلى نسبة تتراوح ما بين ٣٪ إلى ٤٪. ولم يكتف يارون بهذا، بل دعا أيضاً إلى عدم الاستمرار بالتمسك بنسبة دين عام لا ترتفع عن نسبة ٦٠٪ من حجم الناتج العام، وهي النسبة التي حققتها إسرائيل في الأعوام ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩، وارتفعت إلى ٧٤٪ في العام ٢٠٢٠، وحسب التقديرات، فإن هذه النسبة تراجعت بشكل ملحوظ في العام الماضي، استناداً لنسبة العجز في الميزانية، ونسبة النمو المتوقعة بنحو ٧٪ ولربما أكثر. ويقول يارون إنه لا مانع من رفع سقف الدين العام إلى نسبة ٧٠٪، مدعياً أن الاقتصاد الإسرائيلي قادر على تحمل نسبة كهذه، رغم كلفة هذا الدين من الميزانية العامة، من حيث الفوائد البنكية. ويقول يارون إن مستويات الفائدة البنكية في العالم منخفضة وهذا يشجع على زيادة الدين من أجل زيادة الاستثمارات.

يحدث تضخم الحكومة والمسؤولين في المؤسسات المالية من الانبهار الزائد بمعطيات الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة وأن موجة كورونا الجديدة ما تزال في أوجها، وليس واضحاً مستقبلها وانعكاساتها على الاقتصاد، الذي فيه مواطن ضعيف ليست قليلة يجب أخذها بالاعتبار.

ومن بين هؤلاء المحللين أدريان بايلوت الذي كتب في مقال له في صحيفة «كالكاليسنت»، بأن هذه المعطيات تعد إنجازاً لوزير المالية أفيغدور ليرمان، خاصة وأن العجز في الميزانية يشمل الميزانية الإضافية المخصصة للصرف على أزمة كورونا، ولولاها

تضخم مالي والعجز في الموازنة العامة

سجل التضخم المالي في العام الماضي ٢٠٢١ ارتفاعاً بنسبة ٢.٨٪، موجه ما أعلنه مكتب الإحصاء المركزي الحكومي، في منتصف الشهر الجاري. كانون الثاني، وهي النسبة الأعلى منذ العام ٢٠١٢، ومشابهة لما كانت عليه في العام ٢٠١١. والمركز الأساس لارتفاع التضخم بهذه النسبة، هو ارتفاع المواد الغذائية والأساسية الحياتية، التي تسجل ارتفاعات متواصلة وبشكل زاحف منذ صيف العام ٢٠٢٠. إضافة للصرف على المسكن وميانتته.

إلا أن الإسرائيليين في سدة الحكم يسعون دائماً للمقارنة مع الوضع القائم في الدول المتطورة الكبرى، بهدف تسهيل الغلاء

معنى استثناء النقب في «عام الإغفال»، عام امتناع اليهود عن غرس الأشجار «بأمر من الله»!



(شينخوا)

قوات كبيرة من حرس الحدود تنتهي لقمع احتجاجات أهالي النقب على الاستيلاء على أراضيهم بذرعية التشجير، وذلك في ١٢ من الشهر الجاري.

كتب وليد حباس:

تتمن إحدى الأدوات التي تستخدمها إسرائيل للسيطرة على الأرض وإزاحة سكانها الأصليين في سياسة التشجير، والتي من خلالها تقوم بالسيطرة على الأراضي من خلال زراعتها أو تحويلها إلى حدائق عامة أو محميات طبيعية. في النقب، مثلاً، يقوم الصندوق القومي اليهودي (أو ما يعرف بالعبرية باسم «كاكال») بمشروع جديد لتشجير مساحات واسعة بهدف منع أي استخدام آخر لها من قبل الفلسطينيين من سكان المنطقة مثل إقامة منازل أو أحياء سكنية أو استخدامها للزراعة وتربية المواشي. وفي يوم الأربعاء ١٢ كانون الثاني، وصل عضو الكنيست إيتامر بن غفير، من حزب «قوة يهودية» التابع لتيار الصهيونية الدينية، إلى النقب لزراعة أشجار وقال بأن «الصراع في النقب هو رمز سيادتنا على أرض إسرائيل». ومع نشوب مواجهات حادة بين الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وأهالي المنطقة الأصليين، دعا يائير لبيد، وزير الخارجية الإسرائيلي، إلى إيقاف مشروع التشجير، الأمر الذي جر وراءه ردود فعل من قبل رعيم المعارضة بنيامين نتنياهو، الذي زعم بأن لا أحد يجزى على إيقاف غرس الأشجار في دولة إسرائيل^(١) أما آفي ديختر، عضو الكنيست من حزب الليكود، فقد وصل إلى المكان ليشارك في زراعة الأشجار، وقال بدوره إن «الصراع هنا بين المجرمين العرب والدولة. المجرمون يريدون الاستيلاء على مناطق لا علاقة لها ببلدنا». إن الدولة والصندوق القومي اليهودي على أهمية الاستعداد لمواجهةهم من خلال استخدام الشجر والجرار الزراعي ووضع السياسات الملائمة^(٢).

إلى جانب هذه التجاذبات السياسية داخل إسرائيل، كان هناك جدل آخر غير متوقع، ولم يتم الاهتمام به بشكل كاف في الصحافة العربية، ويتعلق بأحد أركان الشريعة اليهودية. ففي هذا العام بالتحديد، والذي يسمى في الثقافة الدينية اليهودية ب«عام الإغفال»، يمنع منعا باتا على اليهود استخدام الأرض، أو زراعتها، أو حتى غرس الأشجار. ومع ذلك، قام الإغفال في إسرائيل بوضع فتاوى استثنائية تسمح بغرس الأشجار في النقب شريطة أن يتم استخدام أشجار غير مثمرة من نوع محدد. هذه المقالة تستعرض مفهوم «عام الإغفال»، والجدالات التي أثرت حوله فيما يخص الصراع في النقب.

ما هو «عام الإغفال»؟

بحسب التقويم العبري، فإن السنة رقم ٥٧٨٢ والتي بدأت بتاريخ ٧ أيلول ٢٠٢١ وستنتهي في ٢٥ أيلول ٢٠٢٢ هي «عام الإغفال». وهو عام يأتي كل سبع سنوات ويمتنع فيه اليهود عن العمل في الأرض، زراعتها، أو بيع محصولها. ففي الإصحاح ٢٣ من سفر الخروج، ورد النص التالي الذي بات يعتبر فريضة دينية: «ست سنين تزرع أرضك وتجمع غلتها، وأما في السابعة فتريحها وتتركها ليأكل فقراء شعبك. وفضلاتهم تأكلها وحوش البرية. كذلك تفعل بكرمك وزيتونك». وبموجب التفسيرات الدينية اليهودية، فإن الهدف من وراء هذه الفريضة هو أن الله يريد أن يذكر شعب إسرائيل بأنه هو صاحب السيادة الفعلية، وأن الملك الوحيد هو ملك الله. من هنا، أزم الله اليهود بترك الأرض وهجرتها كلياً كي يتمكن الأغيار والشعوب الفقيرة من استخدامها. في التاريخ الحديث، يتم عادة الإشارة إلى أن اليهود في فلسطين بدأوا بتطبيق فريضة «عام الإغفال»

منذ قرون. بيد أن الجدل الحقيقي بدأ في بدايات القرن العشرين عندما كان المستوطنون اليهود يملكون مساحات محدودة من أراضي فلسطين، ويستخدمونها في معظمها للزراعة. في العام ١٩٠٩ نشر الراهب أبراهام إسحاق هكوهين كوك كتاباً بعنوان «سبت البلاد» وفيه تطرق إلى مفهوم «عام الإغفال» من الناحيتين الشرعية والقانونية. أحد أهم التناقضات التي تترتب على هذا العام وبرزت في الكتاب هي أن اليهود لا يمكنهم تجاهل هذه الفريضة التي يجمع عليها كل حاخامات إسرائيل، لكن من جهة ثانية فإن ترك الأراضي الزراعية بدون فلاحه سيؤدي إلى ارتفاع حاد في الأسعار وسوف يعود بالخراب على التكنولوجيات الزراعية المستخدمة والتي تحتاج إلى استمرارية ومتابعة. والأهم أن عدداً كبيراً من المزارعين المستوطنين سيفلسون وبالتالي سيكون مشروع إقامة دولة على المحك^(٣).

الحل الذي يقترحه الحاخام كوك هو حل تحاليفي، بحيث يتم بيع كل الأراضي التي تعود ملكيتها إلى اليهود، سواء كمؤسسات أو كأفراد، إلى شخص غير يهودي. في الواقع، كان يهود صنف يستخدمون هذا الأسلوب منذ ما يقارب ٥٠٠ عام، لكن الحاخام كوك حول موضوع بيع أراضي اليهود في «عام الإغفال» من ممارسة غير مركزية يديرها كل يهودي صاحب أرض في فلسطين إلى ممارسة مركزية تشرف عليها مؤسسات الحركة الصهيونية. وبعد قيام الدولة، أصبحت الدولة هي التي تشرف على ذلك، وقد أشارت فتوى الحاخام كوك، جدلاً كبيراً في تلك الفترة. من جهة، كان الحاخامات التابعون إلى الطوائف الأشكنازية يرفضون رفضاً تاماً بيع الأراضي إلى شخص غير يهودي، لأن في ذلك تحاليفاً على الفريضة الدينية. فالبيع يعني أن الأراضي لم تعد ملكاً لليهود، وبالتالي بالإمكان الاستمرار في الأعمال الزراعية وتجنب المزارع اليهودية خسائر باهظة. وقد كان الحاخام كوك، الذي أتاح بيع الأراضي خوفاً من وقوع خسائر مادية، يتبع إلى الطائفة الأشكنازية. في المقابل، فإن الحاخامات التابعين إلى الصهيونية الدينية أو الطوائف الشرقية لا يمانعون من بيع أراضي إسرائيل في «عام الإغفال».

مهما يكن من أمر، تحول موضوع بيع أراضي إسرائيل إلى شخص غير يهودي، مرة كل سبع سنوات، تقليداً متبعا حتى يومنا هذا. في معظم المرات كان البيع يتم لمصالح شخص عربي فلسطيني اعتبره إسرائيل موالياً جداً لها، ومؤتمناً على كل أراضي إسرائيل التي ستتحول إلى ملكية خاصة به والتي قد تبلغ مساحتها حوالي ١,٧٥ مليون دونم^(٤) ويتم البيع من خلال عقد بيع وتنازل يمنح المشتري كامل الحق في الأراضي، لكنه محدود زمنياً، بحيث أن المشتري يعيد الأراضي إلى ملكية اليهود بعد انتهاء «عام الإغفال». وقبل أن يبدأ «عام الإغفال» الحالي، وبالتحديد بتاريخ ٢٣ آب ٢٠٢١، تم نقل ملكية كل أراضي إسرائيل الزراعية إلى شخص غير يهودي، لكنه أيضاً غير عربي، واسمه واسلي شميدت. وتتم عملية بيع الأراضي من خلال لجنة تقوم مؤسسة الرابنوت الرئيسية بالإشراف عليها، وتضم أعضاء من وزارة العدل الإسرائيلية وجهات حكومية أخرى^(٥).

ويمكن أن نلاحظ أن معظم المنتجات الغذائية الإسرائيلية في «عام الإغفال» يتم ختمها بختم خاص للدلالة على أنها ما تزال حلال لأنه تم إنتاجها من أراض غير يهودية. بيد أن معظم الحريديم في إسرائيل يقاطعون هذه المنتجات ويفضلون شراء الخضار والفواكه مباشرة من الفلسطينيين، خصوصاً من الضفة الغربية أو أن يستوردوها من الخارج، لأنهم يعتقدون أن هناك تحاليفاً على الشريعة الدينية عند تحويل ملكية الأراضي والاستمرار في العمل فيها من قبل اليهود. وقبل العودة لرؤية كيف انعكس النقاش على مشروع الصندوق القومي اليهودي داخل أراضي النقب، لا بد من الإشارة إلى قضية أخرى مثيرة للاستغراب وتتعلق بأراضي ومزارع المستوطنات في الضفة الغربية. الخطاب السائد لدى المستوطنين، وحاخاماتهم، هو أن أراضي الضفة هي ملك لليهود وأن الله وعدهم بها في التوراة. ومعظم أعمال المستوطنين تقوم على سلب الأراضي وفرض بؤر استيطانية عليها دون الرجوع أحياناً إلى الدولة ومؤسساتها، اعتقاداً منهم أن الاستيطان هو حق ديني لا يجب إبطاؤه من قبل مؤسسات الدولة صاحبة العمليات البيروقراطية المملة. لكن عندما يجين «عام الإغفال»، ينشر حاخامات المستوطنين منشورات متناقضة تماماً ويصرحون على أن أراضي الضفة كلها ملك للعرب، وأنها تخضع للنظام الأردني، وبالتالي فهي ليست ملكاً لليهود ولا تنطبق عليها فريضة «عام الإغفال». والهدف هو الاستمرار في الاستيطان الزراعي وتشجير مساحات إضافية داخل الضفة الغربية^(٦).

بن غفير يحصل على استثناء من أحد الحاخامات لغرس أشجار في النقب

بصرف النظر عن هذه التناقضات المثيرة في الخطاب الديني للمستوطنين، فإن التناقض الأهم برز في منطقة النقب وظهر بشكل خاص خلال الأسبوع الأخير. من جهة، نشر الصندوق القومي اليهودي على موقعه تعليمات بخصوص التشجير في «عام الإغفال» الحالي، وهي تعليمات تنسحب بطبيعة الحال على مشروع تشجير أراضي النقب. يقول أحد بنود هذه التعليمات: «في المناطق التي نسمح فيها بالزراعة لغرض الاستيلاء على الأرض ومنع تسربها للعرب»، سيتم غرس الأشجار بواسطة عمال غير يهود بحيث أن الشتلات التي نستخدمها هي شتلات لأشجار غير مثمرة^(٧).

بيد أن الأشخاص غير اليهود المقصودين، هم العرب أنفسهم والذين يعترضون على مشروع الصندوق القومي في النقب، وربما يدل إصرار الصندوق القومي اليهودي على تشجير منطقة النقب في هذا العام بالتحديد على هويته العلمانية على الرغم من ازدياد نفوذ التيارات المتدينة واليمينية المتشددة داخل مؤسسات المنظمة الصهيونية في السنوات الأخيرة. وعليه، أراد أعضاء من حزب الليكود، بالإضافة إلى بن غفير، اليميني الأكثر تطرفاً والذي ينتمي إلى متشددى الصهيونية الدينية، أن يقوموا هم أنفسهم بغرس الأشجار. وقد صورت وكالات الإعلام اليمينية المتطرفة الصراع في النقب على أنه «غزوة» من قبل العرب المخربين والذين يريدون تهديد السيادة اليهودية. وبالتالي تطوع حاخامات من تيارات مختلفة لإصدار فتاوى تتيح حتى لليهود التجنيد لإنقاذ أراضي النقب من العرب. مثلاً، يقول الحاخام يهودا عميحا، وهو سابقاً كان رئيس لجنة «عام الإغفال» وحالياً رئيس مركز أبحاث التوراة والأرض، ما يلي: «إذا كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لإنقاذ الأرض التي يريد العرب الاستيلاء عليها، فهذا ممكن فقط عن طريق غرس الأشجار غير المثمرة أو نقل أشجار من أرض إلى أرض أخرى». ومع أنه يجذب أن تتم العملية من خلال أشخاص غير يهود، لأنه يقول أيضاً إنه في ظل حالات معينة يكون فيها العرب

مصدر تهديد حقيقي، «من الممكن أن يتم الأمر ... حتى من قبل اليهود أنفسهم»^(٨). لكن النقاش احتد أكثر عندما توجه بن غفير إلى أحد الحاخامات البارزين لدى الصهيونية الدينية، وهو الحاخام دوف ليئور، بتاريخ ١٢ كانون الثاني، وطلب منه فتوى أكثر وضوحاً بخصوص غرس الأشجار في النقب. وقد انتقد الحاخام ليئور كل المتدينين الساكتين، والذين يتمسكون بفريضة «عام الإغفال» ويتناسون أن المعركة هي معركة مصيرية مع العرب. وعليه، نصح الحاخام ليئور بن غفير بالتوجه فوراً إلى النقب وغرس الأشجار بنفسه. هذه الفتوى أثارت حفيظة العديد من حاخامات التيارات الحريدية، حيث قال الحاخام الحريدي يوسف إفراتي بأنه ممنوع منعا باتاً وتحت أي ظرف غرس الأشجار في إسرائيل هذا العام. لكن أعضاء الكنيست الحريديم التزموا بالصمت ولم يشاركون في هذا النقاش^(٩).

في كل الأحوال، فإن موضوع «عام الإغفال» يعتبر إحدى المحطات التي تعكس الكثير عن التناقضات الداخلية لدى المجتمع الإسرائيلي، وهي تحتاج إلى اهتمام أكبر لكشف التشابكات التي تحصل ما بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي في هذه السنة حيث يفضل فيها عدد لا بأس به من اليهود عدم العمل في الزراعة، لكنها أيضاً تعكس التناقضات ما بين الهوية الدينية اليهودية الملزمة بفرض الشريعة، وبين متطلبات الاستيطان والاستيلاء المستمر على الأراضي. ففي نهاية الأمر، تغلبت هوية إسرائيل الاستعمارية التوسعية على هويتها الدينية، وتسببت بتأقلمات وتعديلات طالت تفسيرات في الشريعة الدينية بما يتناسب مع ولا يعرقل مشروع الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين في النقب.

المراجع

- 1 إيلنا كوربال وآخرون، صدامات في النقب بسبب شتلات الصندوق القومي اليهودي، بديعوت آخرونوت، 11 كانون الثاني 2022. أنظر الرابط التالي: <https://www.ynet.co.il/news/article/1ysglo3f>
- 2 عتار غيرمان، هل تم خرق فريضة عام الإغفال؟، مكور ريشون، 11 كانون الثاني 2022. أنظر الرابط التالي: <https://www.makorishon.co.il/news/445225>
- 3 راجع الموقع التالي، ويكيبيديا، سبت الأرض، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3nucjcs>
- 4 كوبي نحشوني، إذن البيع خرج إلى حيز التنفيذ. بديعوت آخرونوت، 5 أيلول 2007. أنظر الرابط التالي: <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3446165,00.html>
- 5 يولي أرييه، إذن البيع دخل حيز التنفيذ: الأراضي بيعت إلى أحد الأغيار، سروغيم، 23 آب 2021. أنظر الرابط التالي: <https://bit.ly/3fsXb7L>
- 6 شلومو غورن، إشكالية عام الإغفال في المستوطنات، دراسات بيت المدراش (بيت إيل، ييشيفا)، 2007. أنظر الرابط التالي: <https://www.yeshiva.org.il/midrash/7351>
- 7 أنظر صفحة الصندوق القومي اليهودي على الرابط التالي: <https://bit.ly/3rfTXKc>
- 8 غيرمان، هل تم خرق فريضة عام الإغفال؟
- 9 حنان غريبنود، هل نحن بصدد صراعات داخل المعارضة؟ مسموح غرس الأشجار في عام الإغفال، إسرائيل هيوم، 12 كانون الثاني 2022. أنظر الرابط التالي: <https://www.israelhayom.co.il/judaism/news/article/6969698>

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

معنى إسرائيل

يعقوب م. رابكن

ترجمة وتقديم: حسن خضر

معنى إسرائيل

يعقوب م. رابكن
ترجمة وتقديم:
حسن خضر



قراءة في تقرير مجموعة بحثية بشأن الفرص والتحديات الماثلة أمام إسرائيل في حوض البحر المتوسط في ٢٠٢٢



حقل غاز ليفيathan البحري كما يبدو من على متن سفينة بحرية إسرائيلية.

كتب سليم سلامة:

ما هي أهم الفرص والتحديات الماثلة أمام دولة إسرائيل في العام الجديد، ٢٠٢٢، على مستوى منطقة حوض البحر المتوسط؟ هذا هو السؤال المركزي الذي أشغل مجموعة بحثية تحمل اسم «مجموعة الأبحاث والسياسات حول إسرائيل في حوض البحر المتوسط» وهي مجموعة مشتركة لثلاثة مراكز بحثية أكاديمية هي: «معهد متفيم» (مسارات) - المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية، «معهد ديفيس» - معهد العلاقات الدولية على اسم ليونارد ديفيس، ومركز أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة حيفا. فقد عقدت مجموعة الباحثين هذه ما وصفته بأنه «لقاء خاص» ضمن فعاليات «اليوم الدولي الأول لحوض البحر المتوسط» الذي صادف في الثامن والعشرين من تشرين الثاني الأخير ولم تنتشر المجموعة ملخصاً لمدارات لقاءها الخاص سوى في نهاية شهر كانون الأول المنصرم تحت عنوان «سياسة إسرائيل في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط - نظرة إلى العام ٢٠٢٢».

بحث أعضاء المجموعة البحثية الأهداف والغايات المرجو تحقيقها من خلال السياسات الإسرائيلية خلال السنة القريبة، مؤكداً على ما وصفوه بـ «تعقيدات المنطقة وتنوع مجالات العمل والنشاط المتاحة فيها»، ثم خلصوا إلى وضع جملة من التوصيات في مجالات شتى تتصل بتوسيع وتوثيق العلاقات بين إسرائيل ودول مختلفة في المنطقة، توسيع وتعظيم مسارات التعاون الإقليمي، الدفع نحو المزيد من اتفاقيات التطبيع والسلام بين إسرائيل ودول في المنطقة، اعتماد نظرة إقليمية محددة حيال نشاط الدول العظمى في المنطقة وتبني سياسة خارجية تسعى نحو تحقيق المزيد من دوائر التعاون الإقليمي الفعال والمثمر.

أ. توسيع وتوثيق العلاقات مع دول المنطقة

بناء «سلام حاز» مع المغرب - تميزت السنة الأولى من العلاقات المتجددة بين دولة إسرائيل والمملكة المغربية بالجهود الحثيثة الرامية إلى إرساء الأسس الدبلوماسية والتعاقدية في المجالات السياسية، الأمنية والمدنية. فقد جرى افتتاح الممثلتين الدبلوماسيةيتين لكل واحدة من الدولتين لدى الأخرى، بكل طواقمهما الدبلوماسية والإدارية، كما جرى التوقيع على اتفاقيات في مجال الملاحة الجوية وبدات خطوط الطيران رحلاتها المباشرة بين البلدين، كما أجرى وزراء ومسؤولون رسميون إسرائيليون كثيرون زيارات إلى المغرب وقعا خلالها على اتفاقيات للتعاون المشترك بين الدولتين في مجالات عديدة. وكانت أبرز تلك الزيارات، العلنية، الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الإسرائيلي، بيني غانتس، والتي وصفت بأنها «تاريخية» لأنها المرة الأولى التي يجري فيها وزير دفاع إسرائيلي زيارة رسمية علنية إلى المغرب. وخلال زيارته تلك، في أواخر تشرين الثاني الأخير، وقع غانتس مع نظيره المغربي، عبد اللطيف لودي، على جملة من الاتفاقيات الرامية إلى تعزيز التعاون القائم منذ سنوات بين الأجهزة الاستخباراتية في البلدين، كجزء من تعزيز التعاون المشترك في المجال العسكري - الأمني.

بالبناء على هذه الأسس، التي تضاف إلى العلاقات المدنية - الثقافية غير الرسمية المتشعبة بين البلدين، توصي مجموعة الباحثين بالعمل خلال السنة الجديدة على بناء منظومة «حارة» من العلاقات «تقوم أساساً على العلاقات المدنية وليس على العلاقات الأمنية والسياسية بين النخب من البلدين»، بحسب تعبير الباحثين. ورغم انتباههم إلى أن «تقييدات جائحة كورونا تجعل من الصعب نسج وتوثيق العلاقات الشخصية بين قادة الدولتين في هذه المرحلة»، إلا أنهم يرون أن «مباراة الفيروس تشكل، في حد ذاتها، مجالاً إضافياً آخر للتعاون وتعزيز العلاقات بينهما». كما يشير الباحثون، أيضاً، إلى أن علاقات كل من الدولتين مع الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن حقيقة كونهما مشمولتين في إطار «سياسة الجيرة الأوروبية» - من شأنها أن تشكل، هي أيضاً، مجالاً إضافياً آخر للتعاون والتعلم المشتركين وفتح الباب

أمام نشاطات ثنائية مشتركة في إطار برامج ومشاريع الاتحاد الأوروبي. توثيق العلاقات مع مصر وتوسيعها في المجال المدني - تميزت العلاقات بين إسرائيل ومصر خلال السنة الماضية، بشكل خاص، بما تصفه مجموعة الباحثين بـ «توثيق الصلات بين زعماء الدولتين» إلى جانب تعميق التعاون المشترك في المجال الاقتصادي - التجاري تحديداً، ولا سيما قطاع الطاقة منه على وجه الخصوص. بالإضافة إلى ذلك، جرى تدشين خط جديد للرحلات الجوية بين مطاري اللد (بن غوريون) والقاهرة.

عن آفاق العلاقات بين إسرائيل ومصر خلال السنة الجديدة، تشير مجموعة البحث إلى أن أمام إسرائيل فرصة سانحة لتوسيع «التعاون الجيد في المجال الأمني»، كما تصفه، ليشمل أيضاً مجالات مدنية واقتصادية إضافية أخرى من شأنها أن تقود، ربما، إلى «تسخين العلاقات بين المجتمعين، الإسرائيلي والمصري». غير أن الباحثين يستدركون لينوهوا بأن «ثمة عقبة جدية تتقف في وجه هذه المهمة وقد تحول دون تحقيقها تتمثل، أساساً، في النفور المصري من تسخين العلاقات المدنية»، الأمر الذي «يحتم على إسرائيل العمل وبذل الجهود من أجل تقليص مدى المعارضة المصرية لهذا التطور». كما ترى مجموعة الباحثين أن على إسرائيل العمل «قدر المستطاع» من أجل توسيع الاستيراد من مصر إلى إسرائيل وتسهيل إمكانيات تحرك رجال الأعمال الإسرائيليين والمصريين وتنقلهم بين الدولتين». تعزيز العلاقات مع تركيا وتعميق ارتباطها بالمنطقة - شهدت العلاقات بين تركيا وإسرائيل تراجعاً ملحوظاً وصل إلى حد إعادة السفيرين ابتداءً من العام ٢٠١٨. وخلال العام المنصرم، بثت تركيا رسائل وإشارات تدل على أنها معنية بتسخين العلاقات بين البلدين، لكنها قوبلت بتجاهل ولاعبالة واضحين من جانب إسرائيل. كما تقول مجموعة الباحثين.

لكن التدخل المباشر للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي أدى إلى إطلاق سراح الزوجين الإسرائيليين اللذين اعتقلا في تركيا بتهمة التجسس، في إثر ضبطهما يلتقطان صوراً فوتوغرافية لقصر أردوغان ومواقع رسمية أخرى، أوجد فرصة سانحة لإعادة ترميم العلاقات بين البلدين وتعزيزها، بما في ذلك عبر إعادة السفيرين. هنا، يؤكد الباحثون على «ضرورة أن تتذكر إسرائيل وتنتبه إلى حقيقة أن تركيا كانت، وستبقى، دولة مركزية جداً في منطقة حوض البحر المتوسط وفي الشرق الأوسط عموماً، بصرف النظر عن هوية الشخص الذي يقف على رأس هرم النظام الحاكم فيها. ولهذا - يضيف الباحثون - ينبغي على إسرائيل العمل من أجل تعميق الحوار الثنائي معها، المباشر والمتواصل، وعلى أعلى المستويات السياسية الممكنة. ذلك أن تحسين العلاقات مع تركيا ينطوي على فوائد جمة لإسرائيل، اقتصادياً وسياسياً ومدنياً، وبالإمكان تحقيق ذلك حتى من دون المسن بمنظومة العلاقات الهامة والحיוية القائمة بين إسرائيل ودول أخرى في المنطقة ثمة بينها وبين تركيا خصومات ونزاعات مختلفة، وفي مقدمتها بالطبع اليونان وقبرص ومصر.

ب. توسيع مجالات وآفاق التعاون الإقليمي

توسيع وتعظيم سيرورات الأساس الإقليمية في شرق حوض المتوسط - منذ ثلاث سنوات، يعمل «منتدى الغاز» الخاص بمنطقة شرق حوض البحر المتوسط، لكنه لم يفلح في الوصول إلى كميات جدية في الإنتاج. ولذا يرى الباحثون أنه من الضروري «توسيع صلاحيات منتدى الغاز لتشمل أيضاً العمل في مجال الطاقة المتجددة»، ثم العمل على «شمل المجتمع المدني ضمن هذا المنتدى وكجزء منه، إلى جانب القطاعين التجاري والسياسي». وفي هذا الإطار، يوصي الباحثون بالعمل على إيجاد وإنشاء مؤسسات إقليمية أخرى تنشط، ضمن أشياء أخرى، في مواجهة الأزمة المناخية، في توسيع وتعظيم مجالات وآفاق التعاون الإقليمي، وخصوصاً الاقتصادي والتجاري. إضافة إلى التعاون في تسوية النزاعات والعمل على ضم دول أخرى من المنطقة لا تتمتع بعضوية «منتدى الغاز» إلى عضويته (تركيا ولبنان، على وجه التحديد).

توثيق ارتباطات البنى التحتية بين دول المنطقة - ارتباطات البنى التحتية في مجالات الكهرباء، الغاز والمياه من شأنها أن تهين، أيضاً، بنية تحتية وأرضية للتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية، بما أن تساهم في حفظ وتعزيز الاستقرار السياسي الإقليمي، إلى جانب تعزيز أمن إسرائيل وجاراتها في مجال الطاقة، ما يمكن أن يفضي بالتالي إلى بناء وتعزيز علاقات السلام.

في مجال الكهرباء، تجدر الإشارة إلى الاتفاق الإسرائيلي - الأردني - الإماراتي الخاص باستيراد الطاقة الشمسية من الأردن مقابل تزويد المياه المحلاة من إسرائيل وإلى إنجاز سد الكابل الكهربائي بين إسرائيل واليونان وقبرص. أما في مجال الغاز الطبيعي، فإلى جانب ضرورة فحص عدد وأشكال وصلات الغاز مع مصر، توصي لجنة الباحثين بالعمل أيضاً من أجل ربط السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالطاقة الغازية. وفي مجال المياه، تقول اللجنة إنه ينبغي توسيع وتوثيق التعاون في المجالات البحثية والتكنولوجية الإقليمية، كما ينبغي الانخراط في جهود وبرامج الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تعزيز الروابط في حوض البحر المتوسط في مجالات المواصلات، الطاقة، المياه، البيئة، الرقمنة، العمالة وغيرها.

المواجهة الإقليمية للأزمة المناخية - تشكل أزمة المناخ تهديداً خطيراً لمنطقة شرق حوض المتوسط والشرق الأوسط، لكن - من جهة أخرى - فرصة لتعزيز التعاون بين دول المنطقة. فهذا المجال يتيح أيضاً بناء تحالفات فورية لمعالجة موضوع محدد وتشكيل أطر إقليمية. وفي هذا النطاق، تجري وزارة الطاقة مسحاً بيئياً لفحص إمكانيات إنتاج وتطوير الطاقة المتجددة وتخزين الطاقة في البحر. ومن هنا، توصي لجنة الباحثين بفحص جمع الإمكانيات المختلفة، إشراك الدول الجارة بالمعلومات والمعرفة المتوفرة في هذا المجال سعياً إلى بلورة سياسات وتوجهات إدارية مشتركة بشأن حقوق استخدام الطاقة في البحر. ويشير الباحثون إلى أن أحد التحديات الكبرى التي تواجه إسرائيل في هذا المجال هو ميانة وتطوير منظومة العلاقات الإقليمية التي تبلورت بشأن مسألة الطاقة الغازية، مع الانتقال السريع قدر الإمكان إلى الاعتماد على الطاقة المتجددة.

تعزيز منظومة العلاقات الثلاثية مع قبرص واليونان - تشكل منظومة العلاقات الثلاثية مع اليونان وقبرص ثورة استراتيجية على غاية من الأهمية بالنسبة لإسرائيل، الأمر الذي يستدعي مواصلة صيانتها وتعزيزها، تطويرها وتوسيعها، وتوصي مجموعة الباحثين بالعمل على توسيع مجالات وآفاق التعاون بين إسرائيل وقبرص واليونان خارج نطاق مجالي الأمن والطاقة. أما المجالات الإضافية الأخرى التي يمكن، ويجب، العمل لتعزيز العلاقات الثلاثية فيها فتشمل الاستعداد لتقديم حلول فورية في حالات الأزمة والطوارئ، مواجهة جائحة كورونا وإسقاطاتها الاقتصادية والاجتماعية، ترميم وتطوير قطاع السياحة. وتشكل التغيرات المناخية قضية مركزية تتطلب رصد جهود خاصة لمواجهتها ومعالجتها في إطار منظومة العلاقات الثلاثية هذه. وتؤكد مجموعة الباحثين على أن هذا التعاون الثلاثي يوفر لإسرائيل قناة اتصال إضافية حيال لاعبين آخرين في المنطقة، مثل الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ت. السعي نحو تطبيع العلاقات وإحلال السلام

تجنيد حوض المتوسط لدفع عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية - في الوقت الذي يبحث فيه مؤيدو السلام عن فرض طرق استخدام عملية التطبيع مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين في ما يخدم دفع عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية إلى أمام، ينبغي أن نتذكر وأن نؤكد. كما تقول مجموعة الباحثين - أن ثمة فرصاً عديدة تكمن أيضاً في قدرة إسرائيل والفلسطينيين على تجنيد حوض البحر المتوسط لخدمة هذا الهدف، فإن في وسع دول مثل تركيا، قبرص، مصر ودول الاتحاد الأوروبي تقديم مساعدة كبيرة في إيجاد حلول مناسبة للأزمة الخانقة في قطاع غزة، بينما للمغرب أهمية كبيرة مثلاً في تسوية وإدارة منطقة القدس والأماكن المقدسة فيها، إلى جانب ما يمكن أن قدمه المنظمات المتعددة الأطراف التي تنشط في المنطقة من

(أب)

حيث كونها صيغة مناسبة وجيدة للقاءات والتعاون بين إسرائيل والفلسطينيين، ناهيك عن أن لاعبين في منطقة حوض المتوسط إجمالاً مصلحة واضحة في الدفع نحو إحلال الاستقرار والسلام في المنطقة. وفي هذا السياق، تنوه مجموعة الباحثين إلى «واجب إسرائيل» في تحديد القدرات، الإمكانيات والطاقت الكامنة لدى اللاعبين المختلفين في المنطقة، ثم الأدوات التي توفرها المنطقة، وتسخيرها كلها لدفع عملية السلام مع الفلسطينيين قداماً. الاتفاق مع لبنان على ترسيم الحدود المائية - تجري إسرائيل ولبنان مفاوضات لترسيم الحدود المائية بينهما بوساطة أميركية. وثمة لكتنا الدولتين مصلحة في إنهاء هذه المفاوضات بنجاح والتوصل إلى اتفاقية تتيح لهما، وخاصة لدولة لبنان التي تعيش أزمة اقتصادية خانقة، تطوير واستغلال الموارد الكامنة في مياها الإقليمية. مجرد إجراء هذه المفاوضات هو أمر هام وحيوي، كما يؤكد الباحثون، بينما من شأن نجاحه أن يرسي قاعدة معينة لعلاقات مستقبلية بين إسرائيل ولبنان تتيح تسوية قضايا أخرى عالقة بينهما.

توسيع دائرة التطبيع إلى شمال أفريقيا - ترى مجموعة الباحثين أن قرب دولة تونس من المغرب ومن دول الاتحاد الأوروبي، إلى جانب ما فيها من «تراث يهودي»، كما تصفه، والسيرورات الديمقراطية التي تعيشها الدولة التونسية، هي عوامل تتيح، مجتمعاً، اعتبارها مرشحة جيدة لتوسيع دائرة تطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول عربية أخرى، حتى لو كانت الطريق للوصول إلى هناك طويلة ووعرة. وإضافة إلى ذلك، يوصي الباحثون بفحص إمكانيات وسبل الاستعانة بالعلاقات مع المغرب من أجل تحسين العلاقات بين إسرائيل ودول أخرى في القارة الأفريقية.

ث. اعتماد نظرة إقليمية حيال نشاط الدول العظمى ودول أجنبية - تجنيد الولايات المتحدة للدفع بخطوات محددة في المنطقة. يتعين على إسرائيل الدفع قدر استطاعها لتبني واعتماد الرؤية الأميركية التي تعتبر حوض البحر المتوسط حيزاً هاماً لنشاطها، وعلى الولايات المتحدة النظر إلى الخطوات التي تتخذها إسرائيل في المنطقة - التحالف مع اليونان وقبرص، العلاقات الوثيقة مع مصر والمغرب، تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، بل والتقارب مع تركيا. باعتبارها خطوات تخدم المصالح الأميركية، ما يعني تأييدها ودعمها بكل ما أمكنها.

على توسيع مجالات وآفاق التعاون بين إسرائيل وقبرص واليونان خارج نطاق مجالي الأمن والطاقة. أما المجالات الإضافية الأخرى التي يمكن، ويجب، العمل لتعزيز العلاقات الثلاثية فيها فتشمل الاستعداد لتقديم حلول فورية في حالات الأزمة والطوارئ، مواجهة جائحة كورونا وإسقاطاتها الاقتصادية والاجتماعية، ترميم وتطوير قطاع السياحة. وتشكل التغيرات المناخية قضية مركزية تتطلب رصد جهود خاصة لمواجهتها ومعالجتها في إطار منظومة العلاقات الثلاثية هذه. وتؤكد مجموعة الباحثين على أن هذا التعاون الثلاثي يوفر لإسرائيل قناة اتصال إضافية حيال لاعبين آخرين في المنطقة، مثل الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

توسيع دائرة التطبيع إلى شمال أفريقيا - ترى مجموعة الباحثين أن قرب دولة تونس من المغرب ومن دول الاتحاد الأوروبي، إلى جانب ما فيها من «تراث يهودي»، كما تصفه، والسيرورات الديمقراطية التي تعيشها الدولة التونسية، هي عوامل تتيح، مجتمعاً، اعتبارها مرشحة جيدة لتوسيع دائرة تطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول عربية أخرى، حتى لو كانت الطريق للوصول إلى هناك طويلة ووعرة. وإضافة إلى ذلك، يوصي الباحثون بفحص إمكانيات وسبل الاستعانة بالعلاقات مع المغرب من أجل تحسين العلاقات بين إسرائيل ودول أخرى في القارة الأفريقية.

توسيع دائرة التطبيع إلى شمال أفريقيا - ترى مجموعة الباحثين أن قرب دولة تونس من المغرب ومن دول الاتحاد الأوروبي، إلى جانب ما فيها من «تراث يهودي»، كما تصفه، والسيرورات الديمقراطية التي تعيشها الدولة التونسية، هي عوامل تتيح، مجتمعاً، اعتبارها مرشحة جيدة لتوسيع دائرة تطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول عربية أخرى، حتى لو كانت الطريق للوصول إلى هناك طويلة ووعرة. وإضافة إلى ذلك، يوصي الباحثون بفحص إمكانيات وسبل الاستعانة بالعلاقات مع المغرب من أجل تحسين العلاقات بين إسرائيل ودول أخرى في القارة الأفريقية.



(وكالات)

براد بيت يصور فيلم «حرب الزومبي العالمية» (٢٠١٣) في إسرائيل.

خطة حكومية إسرائيلية لإنشاء صندوق بقيمة ٤٥ مليون شيكل لجذب إنتاجات الأفلام الأجنبية!

الخطوة. فحادثة فيلم "Jesus Christ Superstar" (١٩٧٣) وردود الفعل الحكومية، وإجراءات المقاطعة، وفرض الرقابة لاحقاً. تسلط الضوء على التداخل بين الحكومة وبين الإنتاج الفني في إسرائيل؛ حيث إن الجدل الذي أثاره الفيلم عند عرضه دفع الحكومة الإسرائيلية آنذاك لاتخاذ سلسلة من الإجراءات بعد وصف الفيلم بأنه معاد للسامية، ويسبب لليهود اليهودية بشكل ساخر. وفي بيان لها نفت الحكومة الإسرائيلية أي علاقة مباشرة بينها وبين منتجي الفيلم، واتخذت مجموعة من الإجراءات فأمرت وزارة الخارجية الإسرائيلية مسؤولي القنصلية الإسرائيلية في نيويورك ولوس أنجلوس بعدم حضور افتتاح الفيلم في مدينتهما. ودفع الجدل حول الفيلم عدداً من المسؤولين الإسرائيليين، بمن فيهم وزير الخارجية آبا إيبان، إلى اقتراح قيام الحكومة بتشكيل لجنة دائمة لفحص نصوص الأفلام التي يرغب المنتجون الأجانب في تصويرها في إسرائيل. وتبدو مبادرة شركات إنتاج عالمية لتشجيع تصوير الأفلام الأجنبية في إسرائيل كحلقة في سلسلة الإجراءات الحكومية المدروسة لتشكيل صورة معينة لإسرائيل عالمياً وتحسينها. وكخطوة علاقات عامة، تأخذ بعين الاعتبار المناخ السياسي السائد.

اللافت للنظر أن معظم الأخبار التي تناولت موضوع القانون الجديد أرفقت خبرها بصورة لشعار نتفليكس أو بصور لمسلسل «فوضى»، وهذا يدفع للتساؤل حول مكانة النجاح الذي حققته المسلسلات الإسرائيلية المعروضة على منصة العرض نتفليكس، ومسلسل «فوضى» تحديداً، في التطلعات نحو تحقيق المزيد من النجاحات الإسرائيلية في مجال إنتاج الأفلام والمسلسلات عالمياً، وهذه المرة كحاضنة للأعمال الأجنبية. وبالإضافة إلى المكسب الاقتصادي الذي ستجنيه إسرائيل عبر استقطاب شركات إنتاج عالمية لتصوير أفلامها على أرضها، فإن موضوعة إسرائيل كوجهة لمنتجي الأفلام والمسلسلات تهدف إلى محاولة تحدي جهود المقاطعة الاقتصادية والثقافية، وتطبيع وجود إسرائيل الثقافي والذي يؤدي إلى تطبيع حالة العنف التي ترافق وجودها بشكل تلقائي عبر تجاوزه أو التفاوضي عنها أو حتى تحديها، من خلال استئثار الدعوات لإنتاج أعمال فنية في إسرائيل، بعد أن كانت، فيما سبق، مترددة وخجولة أو شبه غائبة، خاصة بعد تكرار عدة حوادث لوقف أكثر من عملية تصوير في إثر حرب طارئة تقرر إسرائيل خوضها. وتظهر المحاولة الجادة، هذه المرة، على شكل قانون تسنه الحكومة وتشترك في تنفيذه عدة وزارات وهيئات حكومية كحاملة للاستفادة من النجاح الذي لاقته المسلسلات الإسرائيلية التي تبثها نتفليكس، إضافة إلى الاستفادة من موجة التطبيع الأخيرة مع عدد من الدول العربية.

المراجع

- 1 قرار الحكومة رقم 629 /he/departments/policies/ dec629_2021
- 2 قانون تشجيع إنتاج الأفلام في إسرائيل. انظر الرابط التالي: https://www.nevo.co.il/law_html/law01/500_028.htm
- 3 تأسست جمعية منتجي التلفزيون والسينما الإسرائيلية في العام 1981، وتقود الجمعية جهود تنظيم صناعة الأفلام في إسرائيل وتعزيز القوانين والقرارات، بحيث تشترك في المدونات البرلمانية والنقاشات الخاصة بالقرارات الحكومية المتعلقة بالمحتوى الفني السينمائي التلفزيوني وإنتاجه، كما تعمل على المساعدة في إنتاج المزيد من المحتوى الإسرائيلي الأصلي للتلفزيون والسينما، ونشر هذا الإنتاج عالمياً. المزيد حول الجمعية انظر الرابط التالي: https://www.producers.org.il/?lang=ar
- 4 إجراء جديد لتشجيع الإنتاج الأجنبي على القدوم إلى إسرائيل، موقع وزارة الاقتصاد والصناعة. انظر الرابط: https://www.gov.il/he/departments/news/economy-news-111121
- 5 المصدر السابق.
- 6 المصدر السابق.
- 7 صفحة الفيسبوك الشخصية لوزير المالية الإسرائيلي أفيدور ليرمان // https://www.facebook.com/AvigdorLieberman/posts/4922650474414528
- 8 لمزيد حول أفلام تم تصويرها في إسرائيل: https://www.israel21c.org/how-israel-became-b-movie-central
- https://www.timeout.com/israel/movies/ten-hollywood-films-you-wouldnt-believe-were-shot-in-israel

وبحسب وزيرة الاقتصاد والصناعة أورنا بارليفاي فإن «الطريق لتشجيع الإنتاج الأجنبي هو أداة أخرى لتشجيع وتقوية صناعة السينما والتلفزيون الإسرائيلية» وإن التعاون بين الوزارات الحكومية «يعكس الإمكانيات الكامنة في المشروع وقدرته على تعزيز الاقتصاد والثقافة والسياحة والعلاقات الخارجية»^(١) واعتبر وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد أن «الإنتاجات الدولية الأصلية طريقة ممتازة وغير تقليدية لرواية القصة الإسرائيلية، وإظهار الوجه الحقيقي والمتنوع لإسرائيل للعالم»^(٢) فيما شارك وزير المالية الإسرائيلي أفيدور ليرمان القرار على صفحته الشخصية على فيسبوك بعبارة: «الإنتاجات الأجنبية مدعوة للتصوير في إسرائيل»، متابعا: «حان الوقت لنرى مواقع التصوير باللونين الأبيض والأزرق»^(٣).

ومع هذا القرار ستضم إسرائيل إلى العديد من الدول في العالم التي تشجع الإنتاجات الأجنبية التي يتم تصويرها في بلدانها. في أيلول من العام الماضي، على سبيل المثال، اعتمد البرلمان الأوكراني قانوناً يهدف إلى تعزيز الإنتاج السينمائي في أوكرانيا من خلال منح حوافز ضريبية لمنتجي الأفلام الأجانب والمحليين.

إسرائيل كموقع تصوير

تم تصوير العديد من الأفلام الأجنبية/ العالمية في إسرائيل منذ بداياتها. كان أولها في العام ١٩٥٣ فيلم The Juggler الأمريكي من إنتاج ستانلي كرامر Stanley Kramer وإخراج إدوارد ديمتريك Edward Dmytryk وبطولة الممثل اليهودي الأمريكي كيرك دوجلاس Kirk Douglas، ويروي الفيلم قصة تكون إسرائيل مسرحاً لأحداثها. وتبعته مجموعة من الأفلام التي اتخذت من إسرائيل موقعا تصويرياً أبرزها فيلم «إكسودوس»، إلا أن إسرائيل، كموقع للتصوير، كانت وجهة للأفلام ذات الميزات المنخفضة، فمنذ ستينيات القرن الماضي، بدأت إسرائيل تزوج نفسها كوجهة غير مكلفة لتصوير الأفلام الأجنبية، وطرحت نفسها كجديل لجنوب إيطاليا، إضافة إلى توجهها الجدي نحو الإنتاجات المشتركة، مسوقة مواقع التصوير «متعددة المزايا»، حيث الطقس المشمس، والمواقع الأثرية والصحراوية، إلى الجبال المغطاة بالثلوج، كلها تقع في بلد صغير يمكنه توفير طواقم عمل محترفة متعددة اللغات والخدمات. مثال على الأفلام التي اتخذت من إسرائيل، وخاصة صحراء النقب، موقعا لها، فيلم "Madorn" (١٩٧٠) والذي بالرغم من أن موقع تصويره الأساس كان في هوليود إلا أن مشاهد إطلاق النار، والمشاهد العنيفة الأخرى تم تصويرها في صحراء النقب.

وشكل العام ١٩٧٣ نقطة تحول في قطاع إنتاج الأفلام الأجنبية في إسرائيل، فقد دفعت حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ المنتجين إلى إعادة النظر في كون إسرائيل الوجهة الأجنبية المفضلة لإنتاج أفلامهم، وتزامن هذا مع المقاطعة العربية لإسرائيل والتي ساهمت في إعاقة إنتاج الأفلام الأجنبية ذات الميزات العالية. لم يقض التراجع هذا على الإنتاج الأجنبي في إسرائيل بشكل نهائي، فقد استمرت أفلام الدرجة الثانية من الاستفادة من إمكانيات وإميازات مواقع التصوير الإسرائيلية، ولكن بصورة محدودة.

لاحقاً، بدأت إسرائيل نفسها بالظهور في الأفلام الأجنبية مثل فيلم "Deadly Outbreak" العام ١٩٩٥، ثم فلم جان كلود فان دام، في العام ٢٠٠١ بعنوان "The Order" والذي يظهر بشكل مباشر مشهداً لفان دام في زي حسيدي يركض من الشرطة الإسرائيلية في البلدة القديمة في القدس. وتبع هذا الفيلم تصوير مجموعة من أفلام هوليوود في إسرائيل كان أشهرها "Rambo III" (١٩٨٨)، والذي اتخذ من تل أبيب، يافا، إيلات مواقع تصوير له، وفيلم نتالي بورتمان "A Tale of Love and Darkness" (٢٠١٥)، وهو فيلم مأخوذ عن رواية السيرة الذاتية للكاتب الإسرائيلي عاموس عوز، وتحدث فيه بورتمان باللغة العبرية، وقد تم تصويره في القدس^(٤).

الحوافز الحكومية والدور الرقابي

للنظر إلى العلاقة بين إنتاج الأفلام الأجنبية في إسرائيل وبين الدور الحكومي في دعم و/ أو تعطيل هذا النشاط، لا يكفي فقط أن ننظر إلى القرارات الحكومية، ومشاريع القوانين التي من شأنها دعم هذه

كتبت تسنيم القاضي:

الأجانب بتلقي عائداتهم من خلال شركات أفلام محلية، وكانت الحوافز المالية لا تزال أقل من تلك التي تقدمها البلدان الأخرى. وتم إلغاء القانون في العام ٢٠١٣، بعد وصول نفتالي بينيت إلى وزارة الاقتصاد. ودفعت عدة مؤسسات معينة أبرزها جمعية منتجي التلفزيون والسينما الإسرائيلي^(١) نحو القرار الحالي، وتمكنت من تضمين الإنتاج التلفزيوني ضمن الأعمال التي يشملها، واعتبرت أنها خطوة ستوفر آلاف الوظائف للإسرائيليين وعشرات الملايين من الشواكل التي ستصل إلى الاقتصاد الإسرائيلي مثل نتيجة استخدام خدمات كالترحلات الجوية والفنادق والمطاعم والنقل وغير ذلك، إضافة للدور الذي ستلعبه في رفع الإنتاج المشترك.

يخصص القرار الأخير مبلغ ٤٥ مليون شيكل، تصرف خلال العامين ٢٠٢٢-٢٠٢٣، من ميزانيات الوزارات المعنية، السابق ذكرها، بخصم متفاوتة كجزء من الإجراء، وسيحصل كل عمل أجنبي يتم تصويره في إسرائيل على استرداد بنسبة ٢٥٪ من نفقات الإنتاج.

ووفقاً لبيان نشره ديوان وزير الاقتصاد والصناعة بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١١، يشكل هذا القرار طريقاً للتركيز على إسرائيل كعلامة تجارية إيجابية في العالم، وكمركز لتصوير الأفلام والمسلسلات العالمية، باستخدام المواقع الطبيعية والتاريخية الفريدة الموجودة في إسرائيل^(٢). وبحسب البيان، فإن إسرائيل تتمتع بالعديد من المزايا في مجال صناعة الأفلام والمسلسلات، والتي تجعل منها وجهة مناسبة وجاذبة للمنتجين الأجانب، فهي تمتلك بنية تحتية جيدة يمكنها توفير مرافق وخدمات الإنتاج، إضافة إلى المهنيين المهرة وخريجي مدارس السينما الذين يمكنهم المساهمة في الانتاجات الأجنبية، ويشير البيان إلى أن خطوة مثل هذه ستكون بمثابة رافعة لتطوير الثقافة الإسرائيلية، والسياحة الداخلية، ومن المتوقع أن تدر ملايين الشواكل على الاقتصاد الإسرائيلي، من الإنتاجات التي سيتم تصويرها، بحيث ستوفر فرص عمل لعشرات الإسرائيليين. بالإضافة إلى ذلك، من شأن هذه الخطوة أن تساهم في تحسين صورة إسرائيل في العالم.

تشجيع التعاون الأجنبي في إنتاج وتسويق الأفلام والمسلسلات

سبقت القرار الحالي عدة محاولات لتشجيع الإنتاج الأجنبي من ضمنها مبادرة ميخا حريش، وزير التجارة والصناعة في حكومة راين الثانية، في العام ١٩٩٣، تبعتها سلسلة من المحاولات لتبني خطة تشجع التعاون الأجنبي الإسرائيلي فيما يتعلق بإنتاج الأفلام والمسلسلات. وفي العام ٢٠٠٨ تم إقرار قانون تشجيع إنتاج الأفلام في إسرائيل كأمر مؤقت وتعديل تشريعي^(٣)، والذي يقدم مزايا ضريبية وحوافز مادية أخرى لتغطية جزء من تكاليف الإنتاج الأجنبي والإنتاج المشترك؛ إلا أن القانون كان معقد الإجراءات، فقد طالب المنتجين

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية

لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد



تجميد اتفاق نقل النفط الإماراتي - الإسرائيلي بسبب أخطاره البيئية لا يوقف التخوفات من «إمكان إعادة تدويره»!



(الصورة عن: فلوريدا نيوز تايمز)

نشطاء في مجال حماية البيئة يتظاهرون في إيلات احتجاجاً على مشروع خط النفط الإماراتي الإسرائيلي.

كتب هشام نفاع:

بعد شهر من النشاطات الراضية للاتفاقية النفط بين الإمارات وإسرائيل، ممثلة بشركة «خط أنبوب أوروبا آسيا» (لاحقاً ثمة استعراض لتاريخها)، يبدو أن الاتفاق بين الطرفين في طريقه إلى الفشل. لكن جهات ناشطة تعبر عن حذر في التعاطي مع الأمر كمحطة أخيرة. وهو الاتفاق الذي جاء بعد علاقات التطبيع بين إسرائيل والإمارات العام الماضي وينص على نقل نفط من الخليج بواسطة السفن إلى ميناء إيلات على البحر الأحمر، ثم من خلال خط أنابيب عبر الأرض إلى ميناء عسقلان على البحر المتوسط، ليتم شحنه بعد ذلك إلى أوروبا.

دفع حجم الخطر البيئي الذي سينجم عن تطبيق هذا الاتفاق بمنظمات عدة إلى إطلاق نضال حاد معارض له، وهو ما جعل وزارة حماية البيئة الإسرائيلية تعلن، في تموز الفائت، عن إرجاء تنفيذ. وهو قرار جاء في ضوء شكوى قضائية إلى المحكمة الإسرائيلية العليا قدمته منظمات بيئية إسرائيلية، في أيار الماضي، لوقف تنفيذ الاتفاق بالنظر للخطر الذي يشكله على الشعاب المرجانية في شمال البحر الأحمر قبالة إيلات. وطلبت منظمات «أدم طيفغ فادين» ومنظمة حماية الطبيعة في إسرائيل، وتيسالول، من المحكمة عدم السماح للحكومة الإسرائيلية بزيادة كميات النفط الخام الذي يمر عبر إيلات، وهي الزيادة التي تشكل شرطاً أساسياً لجعل الاتفاق قابلاً للتنفيذ. ومعهما سلطة الشركات الحكومية الإسرائيلية - زعمت أن إجازة الاتفاق لا تتطلب موافقة خاصة من الوزارات الحكومية. لكن الجزء الأكبر من الانتعاش المقدم من المنظمات البيئية يركز على الطعن في هذا القرار، وعلى حجة مضادة مفادها أنه لم يكن من حق الشركة أن توقع على الاتفاق من دون جلسة استماع حكومية على الأقل تأخذ في الاعتبار جميع تداعياته.

من إسرائيل - إيران إلى آسيا - أوروبا

وفقاً لموسوعات المعلومات الشبكية، فإن الشركة الجديدة هي وريثة «خط أنبوب النفط الإيراني الإسرائيلي»؛ أنبوب نفط بطول ٤٢ إنشاً ويطول ٢٥٥ كيلومتراً تم تشييده في العام ١٩٦٨ لنقل النفط الخام من إيران إلى البحر المتوسط حيث يمتد من رصيف خاص في ميناء عسقلان إلى ميناء إيلات على البحر الأحمر بقدرة ضخ ١,٢ مليون برميل في اليوم. فقد كانت إيران في عهد نظام الشاه السابق، والذي ارتبط بعلاقات عميقة مع حكومة إسرائيل، تحتاج لزيادة صادراتها بحدود ٢٠٪ لكي تدعم اقتصادها الناشئ وإسرائيل تحتاج لتعويض خسارة أنبوب (كركوك-حيفا) المقفل منذ العام ١٩٤٨ والذي كان يمدّها بحاجتها من النفط بعد تكريره في مصفاة حيفا. لذا تم الاتفاق العام ١٩٥٩ في العاصمة الإيرانية طهران على بناء خط (إيلات-عسقلان) وإنشاء شركة مشتركة لإدارته وبلغت تكاليف إنشائه ١٥٥ مليون دولار في حينه (ما يفوق

مليار دولار بسعر اليوم) ووافق بنك «دويتشه» الألماني العام ١٩٦٦ على تمويله بفائدة تصل إلى ٥,٥٪، فتم البناء وإنشاء الشركة لإدارة الأنبوب العام ١٩٦٨ وبدأ النفط يجري فيها. بعد قيام الثورة في إيران ضد الشاه العام ١٩٧٩، صادرت إسرائيل الخط وضمت الشركة المشتركة لحسابها. وبعد العام ٢٠٠٠ طورت إسرائيل الخط ببناء خط عكسي (عسقلان-إيلات) لنقل النفط من روسيا وأذربيجان والقوقاز إلى آسيا. ورفعت إيران عدة قضايا منذ العام ١٩٩٤ ضد إسرائيل بفرنسا وسويسرا وحتى العام ٢٠١٦ حيث أمرت المحكمة العليا الفيدرالية السويسرية إسرائيل بدفع ١,١ مليار دولار كتعويض عن حصة إيران في الخط وعن النفط الباقي في الخط وقتها.

في ١٦ أيلول ٢٠٢٠، نُشر أن إسرائيل درست إمكانية الطلب من الإمارات إقناع السعودية بأن تسمح لشركة خط الأنابيب عبر إسرائيل بعد خطوط أنابيب من إيلات إلى مصفاة النفط في ينبع، إما براً (عبر الأردن) أو بحراً، وذلك لنقل النفط ومشتقاته. وفي تشرين الأول ٢٠٢٠، أعلنت الشركة الإسرائيلية عن توصيلها لاتفاق لتمديد خط الأنابيب الذي يربط بين مدينتي إيلات وعسقلان إلى الإمارات. وصرحت الشركة الإسرائيلية بأنها وقعت على مذكرة تفاهم مع شركة «ميد-رد لاند بروج»، وهي شركة إسرائيلية-إماراتية، تملكها ترومزال الإماراتية ومقرها أبو ظبي، وشركة لوبر لاينز الدولية للبنية التحتية والطاقة. وتوفر هذه الاتفاقية لأبو ظبي جسراً لنقل الوقود الأحفوري مباشرة إلى أوروبا، وتعهد من أهم أشكال التعاون التي ظهرت بين الجانبين منذ إعلان الإمارات وإسرائيل عن إقامة العلاقات بينهما.

وأشارت الشركة الإسرائيلية إلى أن التوقيع على الاتفاقية جرى في أبو ظبي بحضور وزير المالية الأميركي ستيفن منوتش و مسؤولين أميركيين وإماراتيين آخرين.

الحكومة تركت الكرة في ملعب وزارة البيئة

حالياً تبين في تسريبات صحافية أن الحكومة ستعلن نيتها عدم التدخل في تنفيذ الاتفاق، وفقاً لوثيقة مكتوبة قبل صياغة رد الدولة على المحكمة العليا. والموقف الذي سيقبله إلى المحكمة العليا، وفقاً للنشر، هو أن الاتفاق لا يتطلب مشاركة خاصة من الدولة، وهو ما يتماشى مع موقف الشركة ووزارة المالية، ولكن هذا الموقف يتيح أيضاً لوزارة حماية البيئة حرية التصرف بوصفها الجهة التي تتولى الرقابة على الاتفاق من ناحية الأنظمة المعمول بها. وتعلق جهات مواكبة للقضية بأن الحكومة اختارت عملياً عدم إلغاء الاتفاقية، لكنها تركت الأمر لوزارة حماية البيئة، التي تعارض المخاطر الإضافية التي سيجلبها الاتفاق على الجمهور والبيئة، وأبقت لها إمكانية ممارسة صلاحياتها كجهة تنظيمية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق. معنى الأمر أن الاتفاق قائم لكنه الآن لن يفعل ولكن الصورة ستختلف إذا تغيرت سياسة وزارة حماية البيئة، أو إذا تغير حامل الحقبة الوزارية، وهي اليوم تمار زانديبرغ من ميرتس. فالتنفيذ

المستقبلي للاتفاقية وارد إذا تغيرت بمن يحمل موقفاً مختلفاً. يلاحظ موقع «زافيت» (زاوية)، وهو عبارة عن منصة محتوى وتواصل تابعة للمنظمة الإسرائيلية لعلوم البيئة والبيئة، أنه حتى لو كانت التطورات الأخيرة في النضال ضد الاتفاقية مثيرة للتفاؤل، يعتقد العديد من الخبراء في هذا المجال أنه في وضع من السلوك الحكومي السليم لم يكن ينبغي توقيع الاتفاقية أصلاً. ويتابع أن الباب الآن مفتوح أمام مواجهة قانونية بين شركة «خط أنبوب أوروبا آسيا» وبين وزارة حماية البيئة. وبما أن القرار يعني أنه لن يتم إلغاء الاتفاق رسمياً، وأن قيود وزارة حماية البيئة هي التي ستمنع تنفيذه بالكامل، فقد يؤدي موقف الدولة إلى مواجهة مستقبلية، ليس بين الشركة ووزارة المالية فحسب، بل بين الثانية وبين وزارة المالية المهتمة والمعنية جداً بتنفيذ الاتفاق.

خبراء البيئة الإسرائيليون حذروا من تهديد الاتفاق النفطي الإماراتي- الإسرائيلي، ونظم نشطاء للبيئة حركة احتجاجية في موقف للسيارات يطل على رصيف النفط عند ميناء إيلات ضد ما وصفوه بـ«كارتة تلوح في الأفق»، ورددوا شعارات منها أن الصفقة «تأتي بالأرباح على حساب المرجان»، وشموليك تغار، عضو مؤسس لجمعية حفظ بيئة البحر الأحمر، وأحد سكان إيلات، قال في حديث صحافي لوكالة «فرانس برس»، إن الشعاب تبعد المرجانية ٢٠٠ متر عن المكان الذي سيفرغ فيه النفط. ويقولون إن الناقلات حديثة ولن تحصل أي مشكلة، لكن لا مفر من حدوث عطل أو خلل. لا يمكن الترويج لسياحة خضراء عندما تكون لديك ناقلات نفط في الميناء». وحذر من أن وصول ناقلتي نفط إلى ثلاث ناقلات أسبوعياً يعني أن حركة مرورها ستكون «متتالية» في الميناء ما سيؤثر على صورة المدينة التي تروج لسياحة مراعية للبيئة.

وفقاً لتقرير وكالة الأنباء الدولية، ففي الوقت الذي تتعرض فيه الشعاب المرجانية في العالم لظاهرة الابيضاض بسبب تغير المناخ، بقيت تلك الموجودة في إيلات في وضع مستقر بسبب مقاومتها الفريدة للحرارة. إذ تمتد حماية النشاط المرجاني في إيلات على حوالي ١,٢ كيلومتر قبالة ساحل المدينة، ما يحمي الشعاب المرجانية التي تعد موطناً لمجموعة متنوعة غنية من الحياة البحرية. ووفقاً لرئيس قسم الأحياء البحرية والتكنولوجيا الحيوية في معهد إيلات للعلوم البحرية، نداف ششار، فإن «قرب الشعاب من ميناء شركة خطوط الأنابيب الأوروبية الآسيوية، يعرضها لخطر جسيم. منشآت الشركة ليست معدة لمنع الحوادث وهي مصممة فقط لمعالجة التلوث بعد وصوله إلى المياه»، وششار هو واحد من ٢٣٠ خبيراً متعددي التخصصات قدموا اعتراضاً لرئيس الحكومة الإسرائيلية، في حينه، بنيامين نتنياهو، ضد المشروع، وأكدوا أنه لا مفر من حصول تسرب عند نقل النفط من الناقلات إلى خط الأنابيب، وقد حذروا من أن الزيادة المتوقعة في حجم الشحنات النفطية إلى إيلات «ستكون نتيجتها تسرباً مستمراً للتلوث النفطي».

مخاطر لم يتم فحصها على الإطلاق ضمن بيان التقييم
نُشر في أواسط شهر كانون الأول الفائت أوسع تقرير خبراء مهني حول مخاطر الاتفاق الإسرائيلي-الإماراتي، وهو التقرير الذي صدر عن منظمة علم البيئة والبيئة، المذكورة أعلاه. تم إعداد التقرير على مدى ثلاثة أشهر وشارك فيه ٤٦ عالماً وباحثاً من مجموعة متنوعة من مجالات المعرفة، ومن بين الباحثين علماء البيئة الأرضية، ومجموعة من علماء البيئة البحرية، ومجموعة من خبراء الصحة العامة، ومجموعة من خبراء تحلية المياه.

بحسب التقرير، فإن الاتفاق على زيادة نقل النفط في البنية التحتية سيؤدي حتماً إلى إضافة مخاطر مختلفة للجمهور، بعضها مخاطر لم يتم فحصها على الإطلاق ضمن بيان تقييم المخاطر الذي قدمته شركة النفط الإسرائيلية إلى وزارة حماية البيئة. وأقرت لجنة الخبراء بأن الاتفاق ينطوي على مخاطر كبيرة لنظام تحلية مياه البحر لدولة إسرائيل، والاقتصاد الإسرائيلي، ويمس بالعلاقات الخارجية للدولة، ويؤثر سلباً على صحة ورفاهية سكان إيلات وعسقلان، وعلى النظم البيئية في البحر الأبيض المتوسط وخليج إيلات والنقب والعربة، بالإضافة إلى ذلك، أكدت لجنة الخبراء أن دولة إسرائيل ليست مستعدة بشكل كافٍ للتعامل مع حوادث التسرب النفطي. (ويشار هنا إلى التسرب الذي حدث العام ٢٠١٤ إذ أن ملايين الليترات من النفط الخام تسربت من خط أنابيب في الجنوب ما أدى إلى غمر مساحات شاسعة من محمية طبيعية صحراوية، فيما اعتُبر واحدة من أسوأ الكوارث البيئية في البلاد، على بعد نحو ١٨ كيلومتراً إلى الشمال من منتجع إيلات على البحر الأحمر).

وهكذا، ففي ضوء المخاطر التي يشكها الاتفاق، والتي لم يتم تضمين معظمها ولم يتم تقييمها بشكل مهني في تقييم المخاطر الذي أجزته الشركة، يوصي تقرير معايير منخفضة للغاية في الاتفاقية، والمخاطر التي أشار إليها الخبراء هي المخاطر التي تتعرض لها منشآت التحلية في إيلات وساحل البحر الأبيض المتوسط في حالات تسرب النفط في إيلات أو عسقلان، ومخاطر تلوث الهواء نتيجة زيادة تخزين النفط في إيلات وعسقلان، ومخاطر إلحاق الضرر بالنباتات والحيوانات في البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط.

ويشير التقرير يشير معايير منخفضة للغاية في إسرائيل فيما يتعلق بالتغييرات الجوهريّة في البنية التحتية، وبناء عليه، أوصى التقرير الحكومة والكنيست بالترويج الفوري لخطة وطنية للاستعداد والاستجابة لحوادث التلوث النفطي. في الوقت نفسه، أكد أنه يجب تحسين الاستعداد للتعامل مع أحداث الانسكاب النفطي على الفور، ويجب إنشاء نظام تنظيمي ولوجستي مناسب لهذا الغرض، فهو يتحدث في خاتمة المطاف عن حقيقة بسيطة وقاسية مفادها أن هناك مخاطر كبيرة يسببها الاتفاق لم يتم أخذها في الاعتبار على الإطلاق.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959
هاتف: 096201 - 2 - 00970
فاكس: 2966205 - 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي